
قضية العالم بين القدم والحديث
عند الفلاسفة والمتكلمين

دكتور/ عبد الفتاح محمد عبد الكريم

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة

شوق مندی و سوز کی زبان پر لکھا ہے
وہاں تک کہ لکھنے سے لکھنے تک

میر تقی میر کی منتخب شاعری

پہلی جلد

وزمانا قبل هذا الزمان أعلى المقترن بمسورة هذا الوجود الذي هو عدد حركات الفلك . وقوله تعالى : « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات » (١) يقتضى أيضا بظاهرة أن وجودا ثابت بعد هذا الوجود والمتكلمون ليسوا فى قولهم أيضا فى العالم على ظاهر الشرع ، بل متأولون فإنه ليس فى الشرع أن الله كان موجودا مع العندم المحض ، ولا يوجد هذا فيه نص أبدا ، فكيف يتصور فى تأويل المتكلمين فى هذه الآيات أن الاجماع انعقد عليه ؟ (٢) .

قول ابن رشد هذا صريح فى غموض قضية تقديم العالم أو حدوثه وأنه نظرا لدقه المسألة وصعوبتها على الافهام ، فلا يمكن القول : بالقدم أو بالحدوث إلا بتأويل لظاهر الشرع هذا بالإضافة الى أن بعض المفكرين حاولوا جاهدين التماس العذر للمختلفين حول هذه القضية تخص منهم الامام « محمد عبده » حيث يقول : « وأعلم أنى وان كنت قد برهنت على حدوث العالم ، وحققت الحق فيه على حسب ما أدى اليه فكرى ووفقت فيه نظرى ، فلا أقول بأن القائلين بالقدم قد كفروا بمذهبهم هذا وانكروا ضروريا من الدين المقوم وإنما أقول : أنهم قد أخطأوا فى نظرهم ومن المعلوم أنه من سلك طريق الاجتهاد ولم يعول على التقليد فى الاعتقاد ، ولم تجب عصمته . فهو معرض للخطأ . ولكن خطأه عند الله واقع موقع القبول حيث كانت غايته من سعيه ومقصده من تمحيص نظره أن يصل الى الحق ويدرك مستقر اليقين » (٣) .

هذا يرى المنصفون من العلماء والمفكرين أن قضية قدم العالم أو حدوثه من الصعوبة بحيث لا ينبغى أن يتعلق بها كفرا وإيمانا وسوف أبدا فى تقرير هذه القضية عند الشريف الجرجاني والمتكلمين :

ونسأل الله التوفيق . .

(١) سورة هود الآية ٧ .
 (٢) سورة ابراهيم آية ٨ .
 (٣) ابن رشد . فصل المقال ص ٢١ ، ٢٢ .
 الامام محمد عبده . حاشيته على شرح العقائد العضدية ص ٦٠ .

بادئ ذي بدء نعرض بصورة موجزة موقف الفلاسفة من هذه القضية حيث قرر «أرسطو» قدم العالم تبعاً لقدم علته المستجمعة لكل شرائط الایجاد وهو سبحانه - وتعالى - واجب الوجود لذاته لذلك يجب أن يوجد عنه العالم فان تأخر وجود العالم فهذا يعنى أن له حالة منتظرة فلم يكن واجب الوجود لأن الوجود الواجب هو الوجود الكامل الذى ليست له حالة منتظرة يستكمل بها شرائط الوجود والعالم فيض من وجوده ، اذن فالعالم وجوده مرتبط بوجود الله - سبحانه تعالى - وما دام مرتبطاً بوجوده فهو قديم (١) .

ويصور الامام الغزالي مذهب الفلاسفة في قدم العالم حيث يقول : اختلف الفلاسفة في قدم العالم ، فالذى استقر عليه رأى جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين ، القول بقدمه وأنه لم يزل موجوداً مع الله تعالى ، ومعلولاً له ، وما وقاله غير متأخرة عنه بالزمان مساوقة المعلول للعللة ومساوقة «النور للشمس وان تقدم البارى عليه كتقدم العلة على المعلول وهو تقديم بالذات والترتبة بالزمان» (٢) .

أما جمهور المتكلمين : ومنهم الجرجاني فقد لاحظوا أن هذا المبدأ الدخيل يهدد بعض القضايا الكلامية المقررة والثابتة ووضعوا هذه الأصول كمدخل للقول بالحدث وهى :
١ - ان القول بالقدم يفوت الاستدلال على وجود الله بحدوث مصنوعاته هذا من جهة ومن جهة أخرى يبطل قاعدة التوحيد الخالص لما فيه من تعدد القدمات .

٢ - القول بقدم العالم يضطدم مع قضية المبعث التى هى عبارة عن احداث من عدم وانتشار بعد فناء لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه .

(١) انظر الشهورستاني في الملل والنحل ج ٢ ص ١٥٧ - ١٦٢ .
(٢) الغزالي : تهافت الفلاسفة ص ٨٨ .

ولما كانت هذه الأصول والعقائد ثابتة لدى جمهور المتكلمين وكان القول بقدم العالم يهدم هذه العقائد فقد اتفقوا على أن العالم بجميع أجزائه محدث (١) .

الجرجاني وحيدوث العالم

ناصر الجرجاني القول بحدوث العالم وذهب إلى أن القول بالحدوث وحده لا يكفي بل لابد من مقدمات معينة يتوصل بواسطتها إلى الحدوث ومن ثم غيى مرتبطة به ارتباطا وثيقا بحيث يجب على من أثر الحدوث على القدم أن يسلّم أولا وقبل كل شيء بهذه المقدمات وأول هذه المقدمات هي نظره أثبات أن العالم حادث من عدم وأن الله أنشأه انشاء... وهذا القول يقتضيه أن يعرض لمعنى « الشئ » وهو المعدوم شيء أم لا ؟

وبعد محاولة جادة قام بها الجرجاني اتضح لديه أن هناك فرقا بين المعلوم والشئ لأن المعلوم يتعلق بالموجود والمعدوم ، وأن الشئ مفهومه الوجود الكائن الثابت ، ولا فرق بين الشئ والوجود فكل شئ موجود وكل موجود شئ (٢) .

أن الوجود يعنى عند الجرجاني الثبوت . ولا معنى للوجود إلا هو الثبوت ، فلو كان المعدوم ثابتا لكان موجودا هذا خلف فقوى هذا الدليل العقلي الذي جعله مقدمة أولى أنه يرفض بشدة ما عليه المعتزلة من قولهم : أن المعدوم شئ . أي ثابت متقرر في الخارج منفك عن صفة الوجود (٣) .

ولنا أن نتساءل . كيف استطاع الجرجاني الربط بين الوجود ، وبين الثبوت وعلى أي أساس ذهب إلى القول باتحادهما ؟

(١) انظر العقائد ص ٥٤ .

(٢) الجرجاني في شرح المواقف ج ٢ ص ١٩٣ .

(٣) الجرجاني في شرح المواقف ص ١٩٧ .

يجيب على هذا التساؤل قائلاً : لأن كلا منهما أى الوجود
والثبوت زائد على الذات ومشارك - أى الحمل عليها يفيد غائدة ...
فلا يجوز أن يتمف المعدوم بصفة ثبوتية ، بل لا بد أن يكون الموصوف
بها ثابتاً فى نفسه (١) .

ان الجرجاني يؤكد القول بثبوت المعدوم فى حال العدم ينفى
المقدورية ، لأن الذوات ثابتة أزلية فلا تتعلق بها القدرة • • • وإذا
لم يكن البارى سبحانه موجداً للممكنات ولا قادر على إيجادها
وذلك كفر صريح • • •

لا يقال تأثير قدرة الله تعالى انما هو فى اتصاف الذات بالوجود
لأن نقول : ذلك الاتصاف امر عديم فلا يكون أثراً للمؤثر • وفيه
بحث لأن المراد أن القدرة انما تجعل الذات متصفة بالوجود لا أنها
توجد الاتصاف والفرق بين • • •

الا ترى أن الصباغ يجعل الثوب متصفاً بالصبغ وان لم يكن
موجوداً لاتصافه به • • • (٢)

ونحن من جانبنا نقف بجواز الجرجاني لأن الأزلية تنافى المقدورية
لأنها اذا كانت ثابتة فى نفسها فلا تحتاج الى عللة فضلاً عن كونها
مقدورة • • • اذن ففعل الفاعل يستلزم بالقدرة حدوث مفعولة ، لأن
العدم انما يتوجه الى تحصيل ما ليس بحاصل (٣) •

يقول الدكتور القوصى : « الحق لا يستطيع أحد أن يزعم أن
القديم يصح استناده الى الفاعل المختار فمن أوضح المواضحات ان
القديم يناغى تأثير الفاعل المختار ذلك أن تأثير الفاعل المختار مسبق
بالقصد والارادة والقصد الى ايجاد الشيء لا بد أن يتوجه اليه

(١) المرجع

(٢) الجرجاني فى شرح المواقف ج ٢ ص ٢٠١

(٣) شرح المقاصد ج ٢ ص ٨

حال عدمه لأن القصد الى ايجاد الموجود تمهيداً للحاجيل وهو
محال .

فالقصد حين يتجه الى الشيء المعدم بوجوده بعد ان لم
يكن ، فيكون حادثاً بعد العدم لا محالة .

اذن ففعل الفاعل المختار يستلزم بالضرورة حدوث مفعوله .
يترتب على هذا انه حين يقول الفلاسفة بقديم العالم قديماً زمانياً
بمعنى انه لم يكن مسبقاً بعدمه المطلق ، فانهم في نفس اللحظة
لا يستطيعون القول انه تعالى فاعل لهذا العالم بالقصد والاختيار بل
يقولون انه موجب بالذات .

وحين يقول المتكلمون ان العالم حادث بعد ان لم يكن فانهم
يقولون في اللحظة ذاتها انه تعالى فاعل لهذا العالم بالقصد
والاختيار (١) .

ان قدرة الخالق - عز وجل - تتجلى أكثر ظهوراً عندما تخلف
الشيء من العدم المحض والفناء الصرف (٢) .

ان القول بالحدوث بمعنى الخروج من العدم لأصرف هو
مذهب الجرجاني وسائر المتكلمين لأنه يؤسس قاعدة هامة وأصلية
من قواعد الاستدلال على وجود الخالق الأعظم .

أما جمهور المعتزلة فقد سلكوا مسلك القدم وان لم يصرحوا
به وذلك حينما استعملوا لفظ الشيء المعلوم ولهذا هو جموا بشده
من قبل خصومهم . يقول البغدادي « قال المسلمون خلق الله عز وجل
الشيء لا من شيء » .

وقالت المعتزلة انه خلق الشيء من شيء ، فاضمروا تقدم الاشياء
لقولهم بما يؤدي اليه . . . كأنهم اضمروا تقدم العالم ولم يجسروا على
اظهاره فقالوا بما يؤدي اليه (٣) .

(١) د. عبد الفضيل القوصي هوامش على العقيدة النظامية ص ٧١ .

(٢) للبغدادي أصول الدين ص ٧١ .

كذلك نجد صاحب كتاب « قضية التكفير عند الغزالي » يقرر
بصراحة ووضوح أن المعتزلة - لما قالوا بان المعدوم شئى، فليس
قالوا بالقدم على نحو ما قاله الفلاسفة (١) .

وخلاصة القول : استطاع الجرجاني فى أن يتابع منهج الأشاعرة
حينما اعتمد على تفسير ألفاظ الشئى . م . والمعلوم : الثبوت ،
الموجود ، المعدوم ، قابتعء عن القول بالقدم وسلك مسلك
الصدوت .

ويعيننا هنا أن نشير اشارة موجزة عن السبب الذى أدى الى
اختلف الجرجاني مع الفلاسفة نقول :

العالم عند الشريف والمتكلمين خادفا لانه لا قويم عندهم الا
انه لهذا فسروا الحدوث بأنه الموجود عن عدم كما فسروا القديم :
بأنه المتقدم فى الوجود على غيره هذا بخلاف الفلاسفة الذين تمسكوا
بأصول قديمة ونظريات قامت على الخيال الفلسفى كتطبيقات العقول
والنفوس وغيرهما - فانهم فرقوا بين القديم بحسب الذات والقديم
بحسب الزمان فالقديم بحسب الذات هو الله تعالى وأما غيره من
الموجودات القديمة فانها قديمة بحسب الزمان وحادثه بحسب
الذات (٢) .

استدلال الجرجاني على حدوث العالم

استدل الجرجاني على حدوث العالم بحدوث الجذوات
والأعراض أما كون الأعراض حادثة ، فدلليها أن الحركة تبطل وتزول
عند وجود السكون وكذلك فان السكون يبطل ويزول عند وجود
الحركة ، وهذا البطلان والزوال انما هو دليل الصدوت ولو كانت
الحركة أو السكون قديمة لما بطلت وزالت لأن القديم لا يبطل

(١) د. رفقى زاهر قضية التكفير عند الغزالي ص ١٩ .

(٢) الغزالي تهافت الفلاسفة ص ١١٠ وما بعدها .

ولأ يزول وما ثبت تقدمه استحالة عدمه وأما الجواهر فإنها لا تخلوا
عن الاعراض بحال ما فهي ملازمة لها باستمرار ولما كانت الاعراض
حادثة لجواهر أيضا حادثة لأن ما لازم الحادث ولم يسبقه زما في
الوجود كان بالضرورة حادث أيضا (١) .

هذا هو استدلال الجرجاني على حدوث العالم ثم بدأ يدحض
شبه القائلين بالتقدم وأقوى هذه الشبه عندهم أن غاوية الفاعل
للعالم قديمة ، ويلزم منه تقدم العالم .

يقول الشريف في رده على هذه الشبه : « جميع ما لا بد منه
في الوجود أن كان حاصلًا أزلا كان الوجود حاصلًا فيه ، إذ لو لم
يحصل لكان حصوله بعده ، أما أن يتوقف على شرط حادث فلا يكون
جميع ما لا بد منه حاصلًا وهو خلاف المفروض . »

أولا - يتوقف فيلزم الترجيح بلا مرجح - وإذا كان الوجود
أزليا كان وجود الأثر الذي لا يتخلف عنه كذلك .

وإن لم يكن جميع ما لا بد منه في الوجود حاصلًا في الأزلي كان
بعضه حادثًا قطعا فننقل الكلام إليه ونقول : « جميع ما لا بد منه في الوجود
أزليا كان وجود الأثر الذي لا يتخلف عنه كذلك . » (٢)

إن لم يحتج هذا الحادث إلى إيجاد لزم استثناء الحادث عن
المؤثر المخصص وإن احتاج فأما أن يكون جميع ما لا بد منه في إيجاده
حاصلًا في الأزلي فيلزم تقدم الحادث ، أولا يكون حاصلًا في بعضه
حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الأرباب والمسببات وهو
محال (٣) .

هذا هو تقرير العالم الأشعري لشبهة الخطم والتي تعتبر في
العمدة لدى الخطم في إثبات مدعاء . « جميع ما لا بد منه في الوجود
أزليا كان وجود الأثر الذي لا يتخلف عنه كذلك . » (٤)

(١) الجرجاني في شرح المواظف ج ٧ ص ٢٢ .

(٢) الجرجاني في شرح المواظف ج ٧ ص ٢٢٩ .

أما رده عليها فقد جاء من وجهين وأفق فيها جمهور المتكلمين :

الوجه الأول : « النقص بالحدوث اليومي إذ لا تشبهه في وجوده » .

الوجه الثاني : « أن ترجيح الفاعل المختار لأحد مقهوريه على الآخر إنما هو مجرد الإرادة ولا حاجة في ذلك الترجيح إلى مرجح ينضم إليه » .

أما الوجه الأول . وكيفية الاحتجاج بالحدوث اليومي فيذكر الجرجاني أن هذا الحادث اليومي تشبهه في وجوده فنقول : ما عليه الفاعل القديم لهذا الحادث قديمه إذ لو كانت حادثة لتوقفت على شرط حادث منعا من الترجيح بلا مرجح .

والكلام في هذا الشرط الحادث كما في الأول فتسلسل الحوادث المترتبة إلى ما لا نهاية له ، فلو صح دليلكم لكان الحادث اليومي قديما (١) .

أما عن الوجه الثاني وكيفية الاحتجاج به على إبطال شبهة الخصم فيقول الجرجاني : « الفاعلية حادثة بمجرد الإرادة المتعلقة بالمقدرة ، ويعمق الاحتجاج بما يدفع الشبه عنه فيقول : ^{بما لا يملكه} » .

وقد يقال هذه الإرادة المستلزمة لوجود المقهور أن كانت قديمة لزوم قدم المقهور ، وإن كانت حادثة احتاجت إلى إرادة أخرى أو شئى آخر حادث فيلزم التسلسل ، ويجاب أن بجواز ترتيب الارادات أو ترتيب تعلقات إرادة واحدة قديمة إلى ما لا ينهى وأما بجواز حدوث تعلقاتها في وقت معين بلا سبب مخصص لكون التعليق أمرا اعتباريا فعلى بالتدبر في أمثال هذه المقاومات (٢) .

وإذا كان الشريف الجرجاني قد استدلل على حدوث العالم بحدوث الجواهر والأعراض فقد رأينا واجبا علينا أن نوضح بايجاز معنى الجوهر والعرض عند الشريف الجرجاني .

(١) الجرجاني في شرح المواقف ج ٧ ص ٢٢٩ .

(٢) الجرجاني في شرح المواقف ج ٧ ص ٢٣٠ .

الجواهر

عرف صاحب كتاب التعريفات الجواهر في «بأنه ما عيّن إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع» (١) .

والجواهر عند المتكلمين هو: «الجواهر المميز الذي لا ينقسم أما المنقسم فيسمونه جسما لا جوهرا ولهذا السبب يمتنعون عن إطلاق اسم الجواهر على المبدأ الأول» (٢) .

ويطلق الجواهر عند الفلاسفة على المعاني منها الموجود القائم لنفسه حادثا كان أو قديما ويقابله العرض ومنها الذات القابلة لتوارد الصفات المتضادة عليها ومنها المناهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع ومنها الموجود الغني عن محل يحل فيه» (٣) .

أما عن أقسام الجواهر فيقول الجرجاني: «لها ثمانية أقسام» (٤) .

«هو منحصر في خمسة: هيولى وصورة وجسم ونفس وعقل ويوضح وجه انقسامه في الخمسة المذكورة حيث يقول: «لأنه أما أن يكون مجردا أو غير مجرد» فالأول أما أن يتعلق

تعلق التدبير والتصرف أو لا يتعلق .

والأول: العقل .

والثاني: النفس .

والثالث: عن الترتيد: وهو أن يكون غير مجرد .

وأما أن يكون مركبا أولا، والأول الجسم، والثاني أما تعلق أو محل . الأول الصورة والثاني الهيولى» (٥) .

(١) الجرجاني: التعريفات ص ٧٠ .
(٢) د. جليل صفيّا - المعجم الفلسفي ج ١ ص ٤٢٧ .
(٣) المرجع السابق ونفس الصفحة .
(٤) الجرجاني التعريفات ص ٧٠ .

المتأمل من تعريف الجوهر وتقسيمه عند الجرجاني يلحح مخالفته
لجمهور المتكلمين • وموافقته للفلاسفة ، فالفلاسفة يتجهون في تعريف
الجوهر هذا الاتجاه ، لأن الجوهر في نظرهم هو الممكن الذي
يستغنى في وجوده عن الموضوع أي المحل •
يقول ابن سينا : « الجوهر الذي هو محل المعقولات ليس
بجسم ولا قائم بجسم » (١) •

هذا بخلاف المتكلمين الذين لا يعترفون بالجواهر المجردة في
المادة وعرفوا الجوهر بالتميز وقالوا لا جوهر • التمييز — أي القابل
للإشارة الحسية وينبغي أن تشير إلى ملاحظة هامة أن لخلام الجرجاني
في التعريفات لا يمثل مذهبه الكلامي وإنما هو تعبير عن رؤيته
الفلاسفة ومذهبهم حيث يقول : « فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات
أخذتها من كتب القوم » (٢) •

أنه في هذه الجزئية مجردة ناقل لذهب الفلاسفة معبر عن رأيهم
فقط والناظر في كتاب شرح الموافق وهو الذي ضمنه آراءه الكلامية
يجده معتقدا لوجه نظر المتكلمين معتقدا لها فقد فصل بين تعريف
الفلاسفة للجوهر وتعريف المتكلمين ثم عبر عن رأيه ووجهة نظره في
اختيار مذهب المتكلمين •

يقول الجرجاني : في تعريفه للجوهر : « أنه ممكن موجود لا في
موضوع عند الحكماء وحادث متميز بالذات عند المتكلمين إنه عند الحكيم
ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع ، وعند المتكلمين
موجود متميز بالذات » (٣) •

(١) ابن سينا النجاشية ص ١٢٦ • ج ٧ • كتابه في الطبيعيات ص ٢٦٠
(٢) الجرجاني التعريفات ص ٢ •
(٣) شرح الموافق ج ٦ ص ٢٧٤ — ٢٧٥ • كتابه في الطبيعيات ص ٢٦٠

أقسام الجوهر عند الجرجاني

لقد رفض الجرجاني بشدة التقسيم الذي قال به الفلاسفة وقرر أن هذا التقسيم الذي ذهبوا إليه مبنى على نفى للجوهر الفرد، لأنهم لو أثبتوا الجوهر الفرد ما قالوا بهذا التقسيم إذ على تقدير ثبوته لا صورة ولا هيولى ولا ما يتركب منهما، بل هناك جسم مركب من جواهر فردة (١).

أنه لا يقول بالجواهر المجردة عن المادة ولا جوهر عنده إلا التمييز القابل للانتارة الحسية ومن ثم فهو يقسم الجوهر إلى قسمين: الجسم والجوهر الفرد لأنه أما أن يقبل التمييز القسمة فهو الأول أو لا يقبلها فهو الثاني.

يقول الجرجاني: «الجوهر منحصر في هذين القسمين الجواهر الفرد هو العنصر الأول في تكوين الأجسام وأن الجسم ينتهي بالتجزئة إلى جزء لا يتجزأ وهو ما يسمى بالجوهر الفرد» (٢).

العرض عند الجرجاني

ذهب الجرجاني في تعريفه للعرض بأنه: «ثارة يعرض في الجوهر مثل الألوان والطعوم والذوق واللمس وغيرها مما يستعمل بقساؤه بعد وجوده» (٣).

وثارة يعرفه بأنه: «الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع والملاحظه أن الجرجاني يعنى بترده لغيبة تعريفات للعرض اختصار تعريفاً آخر ارتضاه ونص على أنه المختار عنده وهو أنه: «أى العرض - موجود قائم بمتحيز» (٤).

(١) المصدر السابق ص ٢٧٦ .
(٢) شرح الموافق ج ٧ ص ٩٠ وانظر الفصل ١٠ لابن حزم ج ٥ ص ٩٢ .
(٣) الجرجاني التعريفات ص ١٢٠ .
(٤) شرح الموافق ج ٦ ص ١٠٦ .

وهذا التعريف الذي ارتضاه الجرجاني هو نفس التعريف عند جمهور الأشاعرة^(١) .

ويرى أن له مميزات ليست في غيره .
يقول الجرجاني : « هذا هو المختار في تعريفه ، لأنه يخرج منه الأعدام والساوب إذ ليست موجودة والجواهر إذ هي غير قائمة بتحيز وخرج أيضا ذات الرب وصفاته »^(٢) .

أقسام العرض
يرى الجرجاني أن العرض ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : عرض يختص بالحي وهو الحياء وما يتبعها من الإدراكات بالحواس ومن غيرها كالعلم والقدرة والأرادة والكرامة والشهوة وانفرة وسائر ما يتبع الحياء .

القسم الثاني : عرض لا يختص بالحي وهو الألوان المنحصرة في انحرقة والسكون والاجتماع والافتراق والمسوسات باهتدي الحواس الخمس^(٣) .

أحكام العرض

يرى الجرجاني أن للعرض أحكام كثيرة منها : أنه لا يقوم بنفسه ، لأننا حين ندرك الأعراض نرى أنه لا يجوز قيامها بنفسها .

يقول الجرجاني : « فإننا ندرك الأعراض من الألوان والأصوات والأصوات والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وغيرها بحواسنا ولا نشئ في أنها لا يجوز قيامها بنفسها »^(٤) .

(١) د. جميل سليمان . المعجم الفلسفي انظر تعريف العرض بالتفصيل .

(٢) شرح المواقف ج ٦ ص ٦ .

(٣) إمام الحرمين - الشاهل من ١٨١ وما بعدها .

(٤) شرح المواقف ج ٥ ص ٧٧ .

وقد خالف أبي الهذيل العلاف الجرجاني في تعريفه للعرض وعدم قيامه بنفسه وزعم أنه يجوز ارادة عرضيه .

تحدث لا في محل وجعل البارى تعالى مرئدا بها . « الضرورة قاضية بأن العرض لا يقوم بنفسه ، وتجويز أبي الهذيل العلاف ارادة عرضية لا في محل مكابرة وبأنه لا يقوم بأكثر من محل » (١) .

وقد رفض الجرجاني هذا القول واعتبره مكابرة يقول الجرجاني : « ودعوى كون الارادة قائمة بنفسها وكون البارى مرئدا بها مع استواء نسبتها اليه والى غيره مكابرة صريحة » (٢) .

الحكم الثانى من أحكام العرض

أنه لا ينتقل من محل الى محل آخر على قياس انتقال الجسم من مكان الى آخر وهذا الحكم فى نظر الجرجاني قد اتفق العقلاء على صحته لأن الانتقال هو حصول الشيء فى حيز بعد أن كان فى حيز آخر وهذا المعنى لا يتحقق الا فى المتميز والعرض ليس متميزا (٣) .

حقا أن كل عرض غير متميز بالذات ضرورة أن التميز من خواص الجوهر ولا شىء من غير التميز بالذات بمنقول ضرورة أن

الحكم الثالث من أحكام العرض .

أنه لا يجوز قيام العرض بالعرض لأن قيام الصفة بالموصوف معناه تميز الصفة طبقا لتميز الموصوف وهذا لا يتصور الا فى التميز بالذات وقد خالف ذلك الحكم الفلاسفة فذهبوا الى جواز قيام العرض بالعرض . (٤)

(١) التفتازانى شرح المقاصد ج ٣ ص ١٥٦
(٢) الجرجاني فى شرح الموافق ج ٥ ص ٢٧
(٣) الجرجاني فى شرح الموافق ج ٥ ص ٢٨ وانظر مطلع الأنظار ص ٧٢ - ٧٣ .

احتج الفلاسفة على دعواهم :

بأن السرعة والبطيء عرضان قائمان بالحركة القائمة بالجسم فانها
— أى الحركة — توصف بهما فيقال حركة سريعة وحركة بطيئة ويجعلون
الأعراض على نوعين :

قار الذات وهو الذى تجتمع أجزاؤه فى الوجود كالبياض
والسواد وغيره ، وغير قار الذات وهو الذى لا يجتمع أجزاؤه فى
الوجود كالحركة والسكون (١) .

وقد أجاب المتكلمون على هذا الاحتجاج :

فذهبوا الى أن السرعة والبطيء ليسا عرضين ثابتين للحركة
قائمين بها ، بل الحركة أمر ممتد يتخلله سكنات .

أقل وأكثر باعتبارها تسمى سريعة أو بطيئة (٢) .

يقول الجرجاني فى دفع شبهة الفلاسفة : « فخاصة أن
الجسم يسكن سكنات كثيرة فى زمان قطعة المسافة وهاهنا السرعة أنه
يسكن سكنات قليلة بالقياس الى سكنات البطيء . »

ولا شك أنهما بهذين المعنيين من صفات الجسم المتحرك دون
الحركة (٣) .

فليس هناك — اذن — عرض يقوم بعرض ، وإنما عرض يقوم
بجواهر أى يتميز بالذات .

الحكم الرابع من أحكام العرض

ان الأعراض لا تبقى زمانين :
ان جميع الأعراض على النقص والتجدد وينقض واحد منها

(١) د. جميل صليبا - المعجم الفلسفى ج ٢ ص ٢٠٧.

(٢) انظر حاشية السيلكونى ج ٥ ص ٣٦ .

(٣) الجرجاني شرح المواقف ج ٥ ص ٣٦ .

ويتجدد آخر منها مثله ، وبقائه عبارة عن تجدد الأمثال بإرادة الله تعالى .

ولقد وجدنا أمثلة ذلك على ما ذكرناه في كتابنا "الاعتقاد" .
الخاتمة
وخلاصة القول أن الشريف الجرجاني قد سلك طريق الصدوث ورتبه على أصول وقواعد هي :

الأصل الأول : أثبت براءة أن الأعراض زائدة على الجواهر سواء كانت أعراضا محسوسة أو جواهر .

الأصل الثاني : أثبت حدوث الأعراض وبني هذا الأصل على أسس أربعة هي : استحالة قيام الأعراض بنفسها واستحالة انتقالها واستحالة كونها واستحالة عدم القديم .

الأصل الثالث : استحالة خلق الجواهر عن الأعراض .

الأصل الرابع : استحالة حوادث لا أول لها .

يثبت إذن أن الجواهر لا تسبق الأعراض الحادثة وما لا يسبق الحادث فهو حادث .

أن قضية قدم العالم أو حدوثه أكثر المفكرين القول فيها وأشعلت نار الخصومة بينهم واستنفذت طاقاتهم وقد لعب التعصب دوره الخطير بينهم ذلك التعصب الذي دفع كل من الفريقين إلى تلمس الأدلة والبحث عن البراهين كي يثبت مدعاه بل تعدى الأمر إلى رمي كل منهما الآخر بالكفر وأننى في الحقيقة وأحقا للحق لا أمل إلى وصفهم بالكفر كما فعل الإمام الغزالي لأن الفلاسفة حين يقولون بالقدم فهم يقصدون بذلك القدم الزماني لا القدم الذاتي لأن الزمان عندهم إنما هو عبارة عن حركات الأفلاك ولا شك أن الزمان لا وجود له قبل وجود الفلك .

ومن ثم فالعالم عندهم حادث حدوثا ذاتيا وإن كان قديما بالذات .

لقد أقر الفلاسفة صراحة بالفرق الهائل بين الله والعالم • قاله سبحانه وتعالى لم يستفد وجوده السرمدى من غيره بل وجوده من ذاته ويصفونه بسائر صفات الشرف والكمال والتنزيه المطلق حيث لا يطرأ عليه تغيير ولا تجدد فى ذاته حال هذا بخلاف الهولوى التى هى محل قابل لتأثيره الدائم الذى ينشئ عنه تعاقب الصور المختلفة •

أن الفريق الذى اختار التوقف فى هذه القضية كان على حقيق وذلك لتشعب الأدلة وتعارضها بصورة تجعل الوصول الى الحق فيها من الصعوبة بمكان •

والآن بعد أن اتضحت لنا الصورة العامة لمذبح الشريف الجرجانى قضية العالم الطبيعى أن لنا أن نعرض آرائه حول اثبات وجود الصانع وكان لابد من تقديم الجانب الطبيعى على الجانب الألهى لأن البحث فى الجانب الطبيعى الذى يقر فيه المتكلمون حدوث العالم وحاجته الى محدث يعتبر وسيلة لمعرفة الجانب الألهى واثبات وجود الخالق المبدع ومن البديهي أن الوسائل تقدم على الغايات •

أدلة الجرجانى على اثبات وجود الصانع

بادئ ذى بدء نلقى الضوء على مذهب المتكلمين فى هذه القضية وذلك قبل عرض طريقة الجرجانى فى الاستدلال على وجود الخالق المبدع •

وقد استدل المتكلمون على اثبات وجود البارئ سبحانه وتعالى بأربعة وجوه :

الوجه الأول :

استدلوا على وجود الله تعالى بحدوث الجواهر وهو أن العالم الجوهري أى المتميز بالذات حادث وكل حادث فله مسبب كما تشهد به بديهية العقل ويقول صاحب المواقف : « وقد يستدل على اثبات الصانع بكل واحد منهما - أى الجواهر والأعراض - أما بإمكانه أو بحدوثه ، بناء على أن علة الحاجة عندهم أما الحدوث وحده أو

الامكان مع الصدوث شرطا أو شطرا والاستدلال بحدوث الجواهر
 قبل هذا طريقة الخليل صلوات الرحمن وسلامه عليه حيث قال : لا
 أحب الأتقين ، وهو أن العالم الجوهرى أى المتميز بالذات حادث
 وكل حادث فله محدث كما شهد به بذكه العقل فان من رأى بناء رفيفا
 حادثا جزم بأن له بائنا (١) .

الوجه الثانى :

الاستدلال بإمكان الجواهر بناء على أن العالم الجوهرى ممكن
 لأنه مركب من الجواهر الفردة ، وهو الجزء الذى ينتهى اليه الجسم
 بالتجزؤ والانقسام ولا يقبل القسمة والواجب لا تركيب فيه ولا كثرة ،
 بل هو واحد حقيقى وكل ممكن فله علة مؤثرة .

يقول الأيجى : « الاستدلال بإمكانها ، وهو أن العالم الجوهرى
 ممكن لأنه مركب من الجواهر الفردة أن كان جسما وكثر أن كان جسما
 أو جوهر فردا والواجب لا تركيب فيه بل هو واحد حقيقى وكل
 ممكن فله علة مؤثرة » (٢) .

الوجه الثالث :

استدل المتكلمون بحدوث الأعراض أما فى الأنفيس أمثل ما
 نشاهد من انقلاب النطفة علقية ثم مضغة ثم لحما ودما قال تعالى :
 « ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
 فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن
 الخالقين » (٣) .

يقول الأيجى : « الاستدلال بحدوث الأعراض ما فى الأنفصل
 أمثل ما نشاهده من انقلاب النطفة علقية ثم مضغة ثم لحما ودما إذ لا بد
 لهذه الأحوال الطارئة على النطفة من مؤثر مانع حكيم . »

(١) الأيجى . المواضع ج ٨ ص ٢ - ٣ .

(٢) الأيجى . المواضع ج ٨ ص ٤ .

(٣) المؤمنون الآية ١٤ .

لأن حدوث الأطوار لا من غاغل محال وكذا صندوقها عن مؤثر لا شعور له لأنها أفعال عجز العقلاء عن ادراك الحكم المودعة فيها وأما نفي الآفاق كما تشاهد من أحوال الأفلاك والعناصر والحيوان والنبات والمعادن» (١) .

الوجه الرابع :

ذهب المتكلمون من الاستدلال بهذا الوجه إلى أن الأعراض ممثلة إذا قيست إلى منحها لها وهو أن الأجسام متماثلة متفقة الحقيقة لتركبها من الجواهر المتجانسة . . . فاختصاص كل من الأجسام بما له من الصفات جائز فلا بد من التخصيص من مخصص» (٢) .

وبعد أن أثبت المتكلمون هذه الوجوه الأربع قالوا :

« مدير العالم أن كان واجب الوجود فهو المطلوب وإن كان ممكناً فله مؤثر ويعود الكلام فيه ويلزم أما الدور والتسلسل وأما الانتفاء إلى مؤثر واجب الوجود لذاته والأول يقتضيه باطل . . . فتعني الثاني وهو المطلوب» (٣) .

وقد رأى الجرجاني أن هذا المسلك يسلكه المتكلمون يحتاج إلى مقدمات قد يستغنى عنها من سلك طريقاً آخر أقرب إلى التحقيق .

يقول الشريف الجرجاني : « ولا يذهب عليك أن ما ذكره — يقصد صاحب المواقف — في عرضه لهذا المسلك تطويل ورجوع بالآخرة إلى اعتبار الامكان والاستدلال به» (٤) .

ثم سلك الجرجاني سلكاً آخر تبدوا فيه المخالفة لمسلك الأبيجي معانا خروجه عليه في قضية اثبات الصانع وسوف نلقى الضوء على مسلك

(١) الأبيجي . المواقف ج ٨ ص ٤ .
(٢) المصدر السابق ج ٨ ص ٤ .
(٣) المصدر السابق ص ٥ .
(٤) الجرجاني شرح المواقف ج ٨ ص ٥ .

العضد في اثبات الصانع حيث قد حدد العضد المسلك الذي
أختره وجمعه في قوله : « أما بعد ، فإنا قد بينا في هذا الكتاب »

المسلك الرابع : « وهو ما وفقنا لاستخراجه : أن الموجودات
لو كانت بأسرها ممكنة - أي لو لم يوجد الواجب وأنحصرت الموجودات
في الممكن - لاحتاج الكل إلى موجد مستقل يكون ارتفاع الكل مرة
بلا يوجد الكل ولا واحد من أجزائه أصلاً. ممتنقا بالنظر إلى وجوده
إذ كما لا يمنع أنحاء العدم لا يكون موجبا للوجود » (١) .

والذي إذا فرض عدم جميع الأجزاء كان ممكنا نظرا إلى وجوده
يكون خارجا عن المجموع فيكون له واجبا لانحصار الموجود فيهما أي
الممكن والواجب وهو المطلوب .

أن هذا المسلك يختلف عن مسلك المتكلمين حيث لا يفتقر إلى
إبطال الدور والتسلسل ، فإن حاصله أن عمله الجميع يجب أن يكون خارجا
عنه والخارج عن جميع الممكنات واجب مع ملاحظة أنه لا يتوقف على
كون ذلك الجميع متناهيا غير مشتمل على الدور : هذا بخلاف ما ذهب
إليه المتكلمين فإنه لا يد فيه من أبطال الدور والتسلسل كمقدمة لإثبات
الواجب هذا بالإضافة إلى أن هذا المسلك الذي مسلكه العقدة طرفا
لمشكلات كثيرة كانت في مسلك المتكلمين من بيان حدوث العالم وبيان
إمكانه .

اثبات وجود الله عند الجرجاني

يقول الجرجاني : المسلك السادس : ما أشار إليه بعض الفضلاء
- يقصد بعض العقلاء صاحب الباب (٢) وتحريره أن الممكن لا يستقل
بنفسه في وجوده ، وهو ظاهر ولا في إيجاده لغيره لأن مرتبة الإيجاده
بعد مرتبة الوجود فإن الشيء ما لم يوجد لم يوجد . فلو انحصر

(١) الأيجي . شرح المواثق ج ٨ ص ٢٦٨ .

(٢) لقد صرح بهذا في شرح المواثق ج ٨ ص ١٣٦ .

الموجود في الممكن لزم ألا يوجد شيء أصلاً ، لأن الممكن وأن كان متعددًا لا يستقل بوجوده ولا إيجاده وإذا لا وجود ولا إيجاد فضلاً عن وجوده لا بذاته ولا بغيره»^(١) .

هذا هو الطريق الذي اختاره الجرجاني وارتضاه لنفسه واعتبره من أخطر المسالك وأظهرها حيث يقول عقب تحريره لهذا المسلك وهذا (المسلك) أخطر المسالك وأظهرها وقيماً يبدو أن هذا القول يحتاج إلى شيء من التأمل حيث قد توقف على إثبات أمور لا تقل صعوبة عن تلك التي ينطوي عليها مسلك الحدوث عند غيره وبالتأمل نرى أن قوله : احتياج الممكن إلى المؤثر وأنه لا يستقل بوجوده .

ولا إيجاد . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى توهم الجرجاني إلى أن هذا المسلك لا يفتقر إلى إبطال التسلسل لأنه من الممكن أن يقال أن الممكن — وأن لم يستحق الوجود بالنظر إلى نفسه وذاته فقد يستحق نظراً إلى علته الممكنة وحينئذ نقول : يجوز أن يعزل كل من الممكنات بعلّة ممكنة لا إلى نهاية فيستحق الممكن الوجود والإيجاد بالنظر إليها لا بالنظر إلى نفسه ، وفضلاً عن هذا فإن هذا المسلك يحتاج إلى نوع قسامي^(٢) .

أن الطريق الذي سلكه المتكلمين في إثبات الصانع لا يختلف في جوهره عن القرآن الكريم حينما استدلل خليل الرحمن على وجود الله بحدوث الجواهر في قوله تعالى : « لا إله إلا الله » فقد أثبت الخليل أن هذه الجواهر المتغيرة غير سالحة للالوهية لأن صانع العالم غير متغير ولا حادث وكذلك فعل الجرجاني الذي حرص من جانبه على إبراز الصلة الوثيقة التي تربط بين دليل إمكان الأعراف ومنهج القرآن الكريم حيث يقول القرآن الكريم على لسان موسى عليه السلام : « ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى »^(٣) .

(١) الجرجاني شرح المواضع ج ٨ ص ١١ .

(٢) انظر ابن سينا النجاة ص ١٣٧ .

(٣) سورة طه الآية ٥٠ .

ويدل هذا القول الكريم على أن الذي منحه صورته الخاصة وشكله المعين هو مبدع الكائنات .

يقول صاحب المواقف : « أي أعطى صورته الخاصة وشكله المعين المطابقين للحكمة والمنفعة المنوط به » (١) هذا بالإضافة إلى دليل الحدوث لا يختلف في أجومه عن دليل الخلق والاختراع يقول الدكتور محمد يوسف : « إننا نجد في آيات القرآن الكريم ما يدل على أن الله تعالى خلق الإنسان والحيوان والنبات والجماد وأنه خلق هذا على ظهر الأرض وما في بطنها من حيوان ونبات وجماد وأنه خلق هذا وذلك كله من عدم وجعله نظام بديع محكم ليكون فيه مجال للعقل والفكر يصل منه إلى أنه صنع اله واحد لا ريب غيره ولتكون الحياة الإنسانية مهيأة وميسرة للإنسان » (٢) .

أن استدلالات المتكلمين وبحوثهم في إثبات الصانع لم تفرج عن منهج القرآن الكريم ولم تختلف عنها إلا بالقدر الذي يناسب أسلوب أسلوب الخصم .

وهذا هو المنهج الذي اتبعه القرآن الكريم في إثبات الصانع .

(١) الإيجي . المواقف ج ٨ ص ٤٠ .
(٢) د. محمد يوسف - القرآن والفلسفة ص ١٥ .